

«أهالي المفقودين»: المرور ممنوع

٢٠١٢ ٠٤ ١٤ - ٥٥٥٣ - ٢٤

السفاحين. برلمان الخاطفين. برلمان برلين؟». صراخ الشبان الداعم بعث ارتياحاً في نفوس الأمهات. هذه واحدة من المرات النادرة التي لا يشعر فيها أنهن لوحدن في النشاطات التي ينظمها. لكن لرة واحدة وأخيرة: الوصول إلى ساحة مجلس النواب ممنوع.

تتفكك كتلة الأمهات تبعاً. لا أمل إذا في اختراق جموع العسكر والحواجر الحديد. فيتوزعون في نواح عدة. عدسات الإعلام مأخوذة بتوثيق الدموع وكثير الغضب في الوجوه. العدسات بحاجة إلى هذه القطرات في هكذا مناسبة. فالقضايا نفسها باتت تحتاج إلى تواريف محددة للتذكير بها في البلد الذي يفيض بتراكم الحقوق الضائعة. أعلام حمراء وبيضاء بدأت تلوح في الأفق الآن. لناحية مجاورة لتمثال رياض الصلح اعتصام للإفراج عن معتقلي الرأي في البحرين بدأ بالتشكل. الساحة باتت الآن مساحة لإعتصامين. توقيت واحد يعتقد الكثير من الحاضرين هنا أنه «مشبوه» من أجل إرباك الناشطين.

اقترح مشروع «قانون الأشخاص المفقودين والخفيين قسراً» الذي يرفعه الأهالي هو نتيجة مساهمة مجموعة واسعة من الاختصاصيين والحقوقيين والقضاة والناشطين المحليين والدوليين، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية التي رافقت سير عملية وضع النص القانوني، الذي أعده الحامي نزار صاغية بناء على طلب من «لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان» و«سوليد».

تقرأ وداد حلواني بيان لجان الأهالي. تذكر بثلاث لجان وهيئات للاستقصاء والشكاوى شكلتها الحكومات المتعاقبة كانت نتيجتها صفراً. «الحوالات» الثلاث لم تؤد إلى كشف مصير مفقود واحد. لذلك طالبت النواب، باسم اللجان، تبني هذا المشروع وإقراره ليصبح قانوناً. قرب تمثال رياض الصلح تزيد القوى الأمنية عوائقها. يصبح المعتصمون عالقين في حلقة حديد شبه مغلقة. حلقة تشبه تلك التي علقوا بها عند اختطاف ذويهم ومازالوا.

يوسف حاج علي

الطريق إلى ساحة رياض الصلح من ناحية السرايا الحكومية مقطوع بالعوائق الحديد. عنصر قوى الأمن الداخلي فخور بالمهمة الموكلة إليه. كلما رفع راحة يده مشيراً إلى أحد ما بالتوقف نفخ صدره. مرور السيارات ممنوع. نزولاً تجاه الساحة تظهر كثافة العناصر الأمنية من قوى أمن داخلي و«فهود» وجيش. أعدادهم الكبيرة لا تتناسب مع يوم الجمعة الحزين والهادئ هذا. عناصر «الفهود» ببذاتهم العسكرية الكحلبة يمازحون بعضهم البعض مزاحاً بذنباً تحت سماء زرقاء صافية تشقها طائرتان حربيتان إسرائيليتان بخطين أبيضين.

يشبك أسعد الشفرتي يديه خلف ظهره ويفترج. لا يترك المقاتل السابق في الحرب اللبنانية فرصة للتكفير إلا ويحضر فيها. لعل الثالث عشر من نيسان، ذكرى إطلاق النار على «بوسطة» عين الرمانة الشهيرة، أهمها. فهو «التاريخ» الرسمي الذي توافق اللبنانيون على جعله ميلاداً لحروبهم السابقة.. والستمر.

تحت تمثال رياض الصلح يتجمع التضامنون ويوقفون لافتة كبيرة تطالب بتعني مشروع «قانون الأشخاص المفقودين والتفنيين قسراً».

«إلى مجلس النواب»، يعلو فجأة صوت هادر. تتبعه مهمات نسوة. على عجل تتجمع أمهات المفقودين مع إشارات صور الأحبة السوداء والبيضاء. يتكاتفن وينطلقن تجاه الناحية الثانية من الشارع لجهة مجلس النواب. بسرعة يرفع العسكريون خلف العوائق من تأهيمهم. المرور ممنوع. يصرخ شاب: «هؤلاء ليسوا لصوصاً». يتوقف السير نهائياً. تشرح الأمهات أنهن يرغبن بتسليم مشروع القانون إلى نواب الأمة. فيرد ضابط برتبة مقدم في قوى الأمن الداخلي بتهذيب أن المجلس مغلق «لأنه يوم عطلة». تصر فاطمة عبدو، والدة المفقودين غسان وفادي، على المرور عبر العوائق. تستغرب رفض القوى الأمنية. تقول بشفتيتها المرتجفتين إنه طالبا أن المجلس فارغ «نقعد بالقرب منه على الأرض». يرتفع صوت غاضب من بين الجموع: «فليارنا الوزراء والنواب الخونة. صار عمر الخيمة سبع سنوات». والمقصود خيمة اعتصام أهالي المفقودين في حديقة جبران.

بصرخ مشارك آخر بأعلى صوته: «يا نواب ويا وزراء ويتكن؟». فتجيبه إحدى الأمهات، بعفوية، وعلى الثقافية نفسها: «قاعدين بيتكن!». لتبدأ اللازمة التالية: «برلمان برلين؟ برلمان النصايين. برلمان الجرمين. برلمان



سعت أمهات المفقودين في اعتصامهن أمس في ساحة رياض الصلح إلى تسليم مشروع «قانون الأشخاص المفقودين والتفنيين قسراً» إلى النواب (بلال قبلان)

العدد ١٤ - ٤ - ٢٠١٢